اسرائيل أصبح بامكانها، عملياً، الحصول على كل ما تريده من معلومات سرية؛ اذ ان نجاح الصهيونية في غرس اصدقائها وعملائها في مراكز صنع القرار السياسي، أو بالقرب منه، مكنها من التعرف على توجهات السياسة الاميركية قبل الوصول الى مرحلة القرار، وبالتالي منحها فرصة التدخل للحيلولة دون اتخاذ القرارات التي لا تنسجم مع أهدافها وسياستها. ولقد ذكرت جريدة «النيويورك تايمز» أن الملحق العسكري الاسرائيلي في وشنطن يحمل تصريحاً من وزارة الدفاع الاميركية يخوله حق دخول المناطق والمكاتب المحظورة، وانه كثيراً ما يقوم بزيارة تلك الوزارة في ساعات الليل ويطلب معلومات سرية بصورة مستعجلة، وذلك ـ كما يدعي ـ لتمكين اسرائيل من مواجهة تطورات أمنية مفاجئة. وبسبب تعذر الوصول الى كبار المسؤولين الاميركيين عن القضايا الامنية في ساعات الليل، وعدم قدرة المسؤول المتواجد في الوزارة على رفض الطلب المستعجل للملحق العسكري الاسرائيلي، فان الأخير يحصل، في العادة، على ما يريد من معلومات سرية. وهذا يعني ان عمليات التجسس الاسرائيلية على الساحة الاميركية ليست الا وجهاً مميزاً من أوجه تبادل المعلومات السرية الخاصة بالبلاد العربية، وان الأمن القومي العربي ـ اذا جازت التسمية في ظل الاوضاع الراهنة ـ أصبح مستباحاً، استباحة كاملة، من قبل اجهزة المخابرات الاميركية والاسرائيلية.

عمليتا مطاري روما وفيينا

لقد جاء الهجومان على مكاتب شركة الطيران الاسرائيلية (العال) في روما وفيينا بعد رحلة قام بها وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، لعدة اقطار اوروبية، واستهدفت تجنيد قوى الحلفاء الاوروبيين لمقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية تحت شعار «مكافحة الارهاب الدولي». ولما كانت رحلة شولتس جاءت هي الأخرى في اعقاب الغارة الاسرائيلية على تونس واختطاف الباخرة الايطالية اكيل لاورو واختطاف طائرتين مصريتين من قبل القوات الاميركية ومسلحين مجهولي الهوية، فان حادثي روما وفيينا استحوذا على كل الاضواء الاعلامية واختزلا اهتمامات واشنطن في قضية واحدة، هي قضية ما يسمى بالارهاب الدولي.

واذا كان رد الفعل الاميركي قد اتجه في الأيام الاولى الى النصح بضبط النفس وتحذير اسرائيل من مخاطر تصعيد ردود فعلها على تلك الاحداث، فان الموقف الاميركي سرعان ما تغير، حيث اتجه الى التحريض على ضرب القوى العربية المتهمة بتشجيع واحتضان «المنظمات الارهابية». ومن أجل تحديد نوعية الرد المناسب ومكانه، قامت الحكومة الاميركية باتهام «جماعة أبو نضال» بارتكاب تلك الاعمال والادعاء بوقوف الحكومة الليبية خلفها. اما الحكومة الاسرائيلية، فقامت باتهام منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها المسؤول الأول عن كل «الاعمال الارهابية»، وبالتالي التحريض على الانتقام منها والمطالبة بضرورة معاملتها كمنظمة ارهابية. وعلى الرغم من اعتراف اكثر من مسؤول اسرائيلي بعدم مسؤولية المنظمة عن عمليتي روما وفيينا، فان التركيز عليها استهدف، في الواقع، اضعاف مصداقيتها وشرعيتها الدولية واجبارها على التراجع الى مواقف دفاعية جديدة. وفي الوقت ذاته، اتجهت الحكومة الاسرائيلية الى مطالبة الحكومة الاميركية بأخذ زمام المبادرة في الرد على العمليات الارهابية والقيام بتأديب القوى العربية التي تحتضن «المنظمات الارهابية». وهكذا اخذت الانظار والاضواء الاعلامية تتجه نحو ليبيا حيث بدأت الاستعدادات للقيام بعملية عسكرية اميركية، أو اميركية ـ اسرائيلية مشتركة، ضد نظام حكم الرئيس معمر القذافي.

ولقد اشارت التقارير المختلفة الى معارضة وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) القيام بعملية جوية أو انزال بحري، وذلك بسبب ضعف فرص النجاح وارتفاع التكلفة المادية والبشرية وربما السياسية. وفي غضون ذلك، جاءت نتائج بحوث المختصين والمراقبين السياسيين تقول بان اية عملية عسكرية ضد ليبيا لا تتكفل بالقضاء التام على نظام حكم الرئيس القذافي ستكون نتيجتها تقوية مواقعه وزيادة شعبيته. ولذلك اتجه التفكير في واشنطن من الانتقام العسكري الى التهديد السياسي والمقاطعة الاقتصادية، حيث